

Distr.: General
3 November 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 54 من جدول الأعمال

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات

حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

وفقا لطلب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (انظر [A/61/19/Rev.1](#)، الفقرة 232)، تقدم المصنوفة الواردة في هذا التقرير لمحة عامة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة عن دورتها الموضوعية لعام 2020 ([A/74/19](#)). وتكمل هذه المصنوفة تقرير الأمين العام ([A/75/563](#)). ويقدم فيها موجز لكل توصية، علاوة على إشارة إلى رقم الفقرة ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

18 يلزم إجراء دراسة جدوى أولية لتقييم نطاق مشروع البناء ومجموع تكاليفه. وفي ظل غياب الأموال التي وافقت عليها الجمعية العامة لهذا الغرض، تُشجّع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لتمويل هذه الدراسة وما يعقب ذلك من بناء الجدار التذكاري في مقر الأمم المتحدة.

22 ستقدّم إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في بداية دورتها الموضوعية إحاطة غير رسمية تتعلق بالمسائل العملية في الميدان، بما فيها تقييم الأمانة العامة للتطورات التي تشهدها عمليات الأمم المتحدة الجارية لحفظ السلام.

ثانياً - سلوك حفظة السلام وعمليات حفظ السلام

36 تواصل الأمانة العامة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن يحافظ جميع أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أعلى معايير السلوك وأن يكون نشر الأفراد مستوفياً لتلك المعايير. ولهذا الغرض، يجري النظر أثناء عملية تكوين القوات في المسائل المتعلقة بحالات سوء السلوك السابقة والتدابير المتخذة للتصدي لها، بطرق من بينها تقديم الشهادات المطلوبة. ويتعين على الأفراد الذين ترشحهم الدول الأعضاء للخدمة النظامية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يقدموا شهادات ذاتية تفيد بأنهم لم يشاركوا في ارتكاب أي انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وما زال جميع الأفراد المقرر نشرهم في عمليات حفظ السلام يخضعون لعمليات تدقيق للتحقق من وجود سجلات سابقة لحالات سوء سلوك يحتفظ بها في نظام تتبع حالات سوء السلوك، بينما يجري التدقيق في سلوك الموظفين المدنيين أيضاً في ضوء سجلات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يحتفظ بها في قاعدة بيانات كليبر تشيك التي تحتوي على بيانات مستقاة من كيانات في منظومة الأمم المتحدة.

37 مازالت إجراءات الوقاية والإنفاذ والتدابير التصحيحية هي الركائز التي تقوم عليها أعمال الأمانة العامة من أجل النهوض بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسترد التفاصيل المتعلقة بالجهود المبذولة والتدابير المتخذة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين مرة أخرى في التقرير السنوي المقبل للأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي سيصدر في أوائل عام 2021. وترد أيضاً معلومات مستكملة بشأن هذه الجهود والتدابير الرامية إلى التصدي لسوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين، في عمليات حفظ السلام، في إحاطات غير رسمية مقدمة إلى اللجنة الخاصة.

39 وفقاً لأحكام مذكرات التفاهم المبرمة بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات، تُبلّغ الدول الأعضاء بمجرد أن يوجه انتباه الأمانة العامة إلى وجود أدلة ظاهرة تثبت ادعاءات سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك لتمكين الدول الأعضاء من تعيين محققين وطنيين وإجراء التحقيقات اللازمة. وفي الحالات التي تجري فيها الأمم المتحدة تحقيقات في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالموظفين الذين يتمتعون بمركز خبراء موفدين في بعثات، أو في الحالات التي لا تعين فيها

الدول الأعضاء محققين وطنيين، تطلع الأمانة العامة الدولة العضو المساهمة المعنية على نتائج تحقيقات الأمم المتحدة من أجل اتخاذ تدابير المساءلة، عند الاقتضاء.

41 ما زالت الأمانة العامة تطلب من الدول الأعضاء، كجزء من عمليات تشكيل القوات وتكوين ملاك الموظفين، تقديم شهادات تفيد بأن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة قدمت التدريب السابق للانتشار باستخدام مواد التدريب التي توفرها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى التدريب السابق للانتشار، يستمر تقديم دورات التدريب التوجيهي وتجديد المعلومات وتدريب المدربين بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، عند وصول الأفراد في جميع عمليات حفظ السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت حملة توعية لتشجيع الدول الأعضاء على إدماج برنامج التعلم الإلكتروني في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في أنشطة التدريب الوطنية، بما في ذلك باستخدام أساليب أخرى غير التعلم الإلكتروني لتقديم التدريب، عندما يكون التعلم الإلكتروني غير ممكن. ولا تزال أنشطة التوعية تُجرى بانتظام لتعزيز توجيه الرسائل إلى موظفي الأمم المتحدة بشأن السلوك المحظور، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتدرج المواد التدريبية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في مواد التدريب الأساسية لمرحلة ما قبل نشر الأفراد.

43 فيما يتعلق بالتدريب على الممارسات البيئية السليمة والتوعية بها، صدر دليل جيب جديد بناء على طلب البعثات بشأن واجبات حفظه السلام، وقريباً سيتم الانتهاء من إعداد أول دليل للإدارة البيئية يصدر عن مكتب الشؤون العسكرية لفائدة القادة العسكريين. ولكل من المكتب وشعبة الشرطة شبكات من جهات التنسيق البيئية التابعة للبعثات، ويعقد كلاهما مؤتمرات منتظمة عبر الفيديو (تم تعليقها في الفترة بين آذار/مارس وآب/أغسطس 2020) بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ويقومان بأنشطة التوعية من أجل تبادل الممارسات الجيدة وتنمية القدرات. وقد قامت شعبة الشرطة وعناصر شرطة الأمم المتحدة بزيادة تحسين إطار الإدارة البيئية لشرطة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى التدريب والتوعية، تم توفير خبرات وقدرات البلدان المساهمة بقوات لدعم أنشطة التصفية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لضمان الممارسة البيئية السليمة. وفي الفريق العامل المعني بتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لعام 2020، وافقت الدول الأعضاء على إدراج ورقات المسائل المقدمة من الأمانة في دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بتسديد تكاليف ومراقبة المعدات المملوكة للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات/بأفراد شرطة والمشاركة في بعثات حفظ السلام (مثل المتطلبات الهندسية الثانوية، والتوجيهات المتعلقة بمزامنة المولدات من أجل زيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتلك المتعلقة بمعالجة النفايات الطبية والتخلص منها بطريقة سليمة لتحسين صحة أفراد المجتمعات المحلية وموظفي الأمم المتحدة وسلامتهم وأمنهم). وتواصل البعثات وضع خطط لتطوير إدارة البنى التحتية للطاقة وخطط إدارة النفايات، التي تحدد الخطوط العريضة للمبادرات المتعلقة بتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجال إدارة الطاقة والنفايات، وستدعم عمليات التخطيط لعمليات النشر التي تقوم بها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

44 في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تضطلع بولاية حماية المعالم الثقافية، يدرج الوعي والتوجيه في هذا المجال في التدريب التوجيهي الإلزامي الذي توفره البعثة لجميع الأفراد (المدنيين والعسكريين والشرطةيين). وفيما يتعلق بالتوعية بالأعراف الثقافية والدينية، يتم تناول هذا

الموضوع في مواد التدريب الأساسية لمرحلة ما قبل نشر الأفراد المدرجة في الوحدة 2-3 (احترام التنوع). وهذه المواد أيضا إلزامية لجميع الأفراد.

45 قام وكيل الأمين العام لعمليات السلام بوضع المبادئ التوجيهية لآليات التنسيق المشتركة بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة في عمليات السلام (المرجع 2019-16) وتوقيعها. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية إرشادات للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة للسلام المكلفة بتنفيذ ولايات تتعلق بالحد من الأخطار وحماية المدنيين. وتركز هذه المبادئ على التنسيق بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة في مجموعة واسعة من السياقات العملية التي تشمل حالات الأمن والنظام العام، وتعالج الشواغل المتعلقة بالحماية في عمليات السلام في بيئات عملية متباينة. وتحدد هذه المبادئ أيضاً الأدوار المتميزة للعنصر العسكري وعنصر الشرطة. وكان يجري العمل كذلك على وضع الصيغة النهائية لإجراء تشغيلي موحد بشأن استمرار العمليات العسكرية وعمليات الشرطة في بيئة كوفيد-19. واستمر العمل على إعداد إطار توجيهي الاستراتيجي للعمل الشرطي الدولي، كما يتضح من العمل المضطلع به في إعداد الأدلة المتعلقة بالاستخبارات الجنائية وأعمال حفظ الأمن التي توجهها الاستخبارات وأوجه التقدم التي تم إحرازها في برنامج هيكل تدريب شرطة الأمم المتحدة، الذي يسترشد بالمواد التوجيهية المدرجة في إطار التوجيه الاستراتيجي.

46 بدأت إدارة عمليات السلام، وإدارة الدعم العملي، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال العمل على وضع استراتيجية لتكنولوجيا حفظ السلام، بهدف استكمالها بحلول نيسان/أبريل 2021. وستركز الاستراتيجية على عدد من المجالات المتعلقة بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك السلامة والأمن والأداء. ووضع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكتب الشؤون العسكرية مفهوماً للعمليات للدفاع عن المعسكرات، مستفيدين من التكنولوجيات المتاحة في السوق لتحسين الكشف عن الأخطار، والإلمام بالحالة، والقدرة على البقاء على قيد الحياة في مواجهة هجمات النيران غير المباشرة. وتتوفر الآن مجموعة واسعة من الحلول عن طريق إبرام العقود، وتشمل خيارات الدعم التشغيلي ودعم الصيانة. وتستفيد هذه العقود من الدروس المستخلصة من طلبات التوريد، ومن ثم ستتناول الطرائق المختلفة لشن الهجمات التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة ومعسكراتها. وتستخدم الدول الأعضاء هذه التكنولوجيات على نطاق واسع وقد أثبتت فعاليتها وقيمتها في بيئات حفظ السلام.

وينفذ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً حلولاً مناسبة بيئياً وتتسم بالكفاءة للحد من تأثير عمليات السلام على الموارد المحلية النادرة وتقليل التعرض للأعمال العدائية إلى أدنى حد عن طريق تقليص عدد قوافل الإمدادات اللوجستية. وتعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على وضع نظام جديد لتوليد الطاقة وتخزينها باستخدام الموارد المتجددة والتخزين غير الخطر مع توليد الكهرباء في الوقت ذاته بنفس سعر المولدات التي تعمل بالديزل. وهذا المشروع التجريبي، الذي كان يقتصر في البداية على باماكو، ينطوي على إمكانية إحداث ثورة في الطريقة التي تتبعها بعثات حفظ السلام في توليد الطاقة وتقليل بصماتها البيئية، والحد من الخسائر البشرية التي تتكبدها القوافل نتيجة نقل الوقود إلى المواقع الميدانية النائية.

ثالثاً - الشراكات

52 تواصل الأمانة العامة العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التخطيط الاستراتيجي وقابلية التشغيل البيئي العملياتي والتكامل على الصعيد الميداني، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، واصلت إدارة الدعم العملياتي العمل عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز الجهود المشتركة لتخطيط عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ونشرها وإدارتها ونقل مهامها. وتدرج في هذا الإطار الجهود الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر وقابلية التشغيل البيئي في مجال الدعم العملياتي، بطرق منها تبادل المعارف والخبرات. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الإدارة في أيلول/سبتمبر 2020 الصيغة النهائية لاتفاق إطاري مع الاتحاد الأوروبي من أجل تبادل تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

وتتعاون الأمانة العامة أيضاً مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن موضوعات تتعلق بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وتعمل دائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية، بوسائل منها قدراتها الدائمة، على التواصل بانتظام مع نظرائها في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما من المجموعات الإقليمية والشبكات القضائية والإصلاحية بشأن تيسير الاتساق وقابلية التشغيل البيئي في سياق الأنشطة التنفيذية والتخطيط. ودخل برنامج قدرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للاتحاد الأفريقي مرحلته الثالثة التي ستمتد حتى عام 2022، بينما تزايد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بحيث تم وضع أول استراتيجية للاتحاد الأفريقي لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وتعمل وحدة إصلاح قطاع الأمن بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي من أجل كفالة ما يلزم من منهجيات تقييم متجانسة ودعم منسق لتنفيذ أحكام الدفاع والأمن الواردة في اتفاقات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وتعمل أيضاً مع الاتحاد الأفريقي لتيسير بدء العمل بمذكراته التوجيهية التنفيذية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

53 يظل التكامل هو المبدأ التوجيهي في جميع مراحل نشر عمليات السلام المتعددة الأبعاد إلى جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيكون الاستعراض الذي بدأ في حزيران/يونيه 2020 لعملية تنفيذ سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين (2013) بمثابة أساس لعملية تنقيح تعكس أثر إصلاحات الأمم المتحدة والأدوات والنهج الجديدة. وتصبح الحاجة إلى إقامة شراكات وثيقة أكثر وضوحاً مع الخفض التدريجي للبعثات حفظ السلام، لضمان استمرار الدعم لمسار البلدان نحو تحقيق السلام المستدام.

ومنذ عام 2014، يقدم مشروع الانتقال المشترك بين إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم السياسي والعملياتي للبعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على حد سواء من أجل التخطيط المتكامل في السياقات الانتقالية، بطرق منها إجراء عمليات استخلاص الدروس المستفادة (دارفور) ومن خلال تمويل القدرات الاحتياطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وغينيا - بيساو، ومالي. وقد انضم مكتب التنسيق الإنمائي مؤخراً إلى هيكل المشروع.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون دعم اتباع نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون للتصدي للنزاعات العنيفة ومنعها وحماية حقوق

الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. وتوجد برامج مشتركة لسيادة القانون بين بعثات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي ودارفور، مما يؤدي إلى تعاون أكثر تماسكاً واتساقاً في مجال سيادة القانون في بيئات البعثات على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره 2447 (2018). وقد سعت إدارة الدعم العملياني بنشاط إلى تعزيز الشراكات التنفيذية مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية وعناصر الأمم المتحدة الأخرى في المراحل الانتقالية التي تمت مؤخرا في بيئات متنوعة مثل بيئة بدء البعثة في كل من السودان واليمن وبيئة إغلاق البعثة في كل من غينيا - بيساو وهايتي. ففي بدء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، صممت الإدارة بشكل صريح عنصر الدعم في البعثة بهدف إدماج الشراكات الرسمية القائمة مع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة الموجودة بالفعل في السودان. وتعكف الإدارة أيضا على وضع نهج لتحديد الشراكات التي تعود بالنفع المتبادل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإقامتها والحفاظ عليها لتعزيز جاهزية الدعم العملياني وفعاليتها وإمكانية خضوعه للتشغيل البيئي خلال جميع مراحل عمليات حفظ السلام. وسيركز النهج على الفرص المتاحة للاستفادة من شبكة أبسط من مقدمي الخدمات من أجل معالجة الفجوات في قدرة الإدارة على الاستجابة للحالات الحرجة، وزيادة الكفاءة، وتجنب الازدواجية. وقدمت القدرات الشرطية الدائمة التابعة لشعبة الشرطة، من جانبها، خدمات استشارية إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عدة بيئات. واضطلعت أيضاً الهيئة الدائمة للعدالة والسجون بعدة عمليات نشر لدعم عمليات الأمم المتحدة للسلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال عمليات التحليل والتخطيط والتنفيذ المتكاملة للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك عمليات نشر في هايتي وفي دارفور لاستخلاص الدروس المستفادة من عملية الانتقال إلى سيادة القانون التي اضطلعت بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كي يسترشد بها في توجيه المراحل الأخيرة من عملية تنفيذ التحول البرنامجي للبعثة وخفض قوامها وتقديم المشورة الاستراتيجية والدعم العملياني فيما يتعلق بهيكله بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وفي الوقت نفسه، أطلق قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج معايير الأمم المتحدة المتكاملة المنقحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وشاركه في هذا العمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 الأعضاء الـ 25 في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتنسيق مع مختلف البعثات الميدانية، لإدراج وحدات جديدة، بما في ذلك وحدة عن دور السياسة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمثل أول توجيه عملي يربط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمفهوم أولوية العمل السياسي ويشرح العلاقة المتبادلة الحاسمة بين المفهومين.

54 قامت الأمانة العامة خلال العام الماضي، بالتعاون مع الدول الأعضاء الشريكة، من خلال مشروع الشراكة الثلاثية، بتوفير التدريب الهندسي في أوغندا والبرازيل ورواندا وبييت نام وكينيا والمغرب لفائدة 183 من حفظة السلام النظاميين في 20 بلداً في أفريقيا وآسيا والمناطق المحيطة بهما. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أطلق المشروع دورة تدريبية في أوغندا، تم خلالها تدريب 29 من حفظة السلام النظاميين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كمساعدين طبيين ميدانيين. وفي عام 2019، تلقى 32 فرداً آخرين من حفظة السلام النظاميين من 18 بلداً تدريباً على استخدام التكنولوجيا في أكاديمية الإشارات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في أوغندا. وينكب

المشروع على وضع دورات جديدة عن بعد ودورات تستخدم وسائط متنوعة في تقديم التدريب سيتم إطلاقها في أوائل عام 2021. وسوف تكمل هذه الدورات مناهج التدريب في الموقع في المستقبل.

وشجعت الأمانة العامة الدول الأعضاء على تقديم تعهدات ذكية بشأن القدرات الحيوية ريثما يتم إيجاد حل آخر طويل الأمد، ولكنها لم تتلق ردوداً إيجابية في هذا الصدد. وقدمت الأمانة العامة، من خلال خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، الدعم للبلدان المساهمة بقوات في استعداداتها للقيام بعمليات محتملة للنشر المشترك ومن خلال تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات والمستفيدين من أجل فهم احتياجات الأمم المتحدة فهماً كاملاً. وبلورت إدارة عمليات السلام مفهوماً ذا صلة بكوفيد-19 للتحقق من المهارات العسكرية عن بعد. وهذه العملية يدعمها كلما أمكن شريك استراتيجي في التدريب تعاونه جهات تقوم بالتحقق في الميدان. وتختتم كل عملية تحقق بتقرير مفصل وتوصية تدريبية محددة الهدف تنفذ حتى نشر الوحدة التالية أو بغرض إعدادها. وواصلت شعبة الشرطة نشر أفرقة الشرطة المتخصصة، وهي طريقة فريدة من نوعها للنشر تنظمها قواعد أفراد الشرطة، مما يتيح للأمانة العامة والدول الأعضاء التوفيق بين الخبرات التقنية والموارد اللازمة لتقديم المشورة الفعالة في مجال حفظ الأمن.

58 تقيم التكاليف المردودة نظير القدرات التي يتم نشرها في الوحدات المشكلة وتجهز ويصدق عليها في غضون ثلاثة أشهر من نهاية كل فصل. ويتوقف صرف المبالغ المعتمدة التي تسدها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على توافر النقدية.

59 وفقاً لخطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2016-2020)، تقوم إدارة الدعم العملياتي منذ أواخر عام 2018 بإجراء تدريب في مجال هندسة حفظ السلام في إطار مشروع الشراكة الثلاثية لفائدة بلدان الرابطة المساهمة بقوات والبلدان الواقعة في المناطق المحيطة بها. وخلال العام الماضي، أجرت الإدارة تدريباً على تشغيل المعدات الهندسية الثقيلة في فييت نام في الفترة من 4 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2019 لفائدة 20 مشاركاً فييتنامياً ونظمت دورة لتدريب المدربين في فييت نام في الفترة من 10 شباط/فبراير إلى 13 نيسان/أبريل 2020 لفائدة 20 من مشغلي المعدات الثقيلة من إندونيسيا وبوتان وفييت نام وكمبوديا ونيبال. وبينما تم تأجيل المزيد من الدورات الهندسية المقررة لعام 2020 في إندونيسيا في إطار مشروع الشراكة الثلاثية بسبب قيود السفر العالمية ذات الصلة بكوفيد-19، يقوم المشروع حالياً بإعداد دورات هندسية عن بعد سيتم إطلاقها في أواخر عام 2020 أو أوائل عام 2021. ويتغير موقع التدريب بالتناوب كل سنتين في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبعد إجراء التدريب بنجاح في فييت نام، ستُنظم الدورة في إندونيسيا وتايلند وكمبوديا عندما تتحسن حالة كوفيد-19 في العالم ويستأنف التدريب في الموقع في إطار مشروع الشراكة الثلاثية.

ويتواصل التعاون النشط مع مراكز التدريب على حفظ السلام في المنطقة. فقد شاركت دائرة التدريب المتكامل التابعة لإدارة عمليات السلام في اجتماع إلكتروني عقد مؤخراً بين قادة معاهد التدريب على حفظ السلام في المنطقة. وتدعم الدائرة مركز التدريب على حفظ السلام في إندونيسيا في عملية استعراض الدورة الدراسية التي ينظمها في مجال حماية المدنيين وإصدار الشهادات. وتم تعليق زيارة لفريق التدريب المتنقل التابع للدائرة إلى جاكرتا لتنظيم دورة في أيار/مايو 2020 بسبب حالة كوفيد-19.

وتقدم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم في مجال بناء القدرات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقدمت الدائرة في الفترة المشمولة بالتقرير تدريباً وتوجيهاً في مرحلة ما قبل النشر وفي مسرح العمليات (بما في ذلك تدريب المدربين) لأفراد كمبوديين تم نشرهم في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بشأن التخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقدمت الدائرة أيضاً دعماً في مجال التحقق وضمان الجودة لأنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها الوحدات الكمبودية على طول الخط الأزرق في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

60 يجري تحديث معايير ومواد التدريب بانتظام لمواءمتها مع النتائج المستخلصة من عمليات تقييم الاحتياجات التدريبية والتوجيهات الجديدة، بما في ذلك السياسات والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة. ويمكن الاطلاع على الوثائق المحدثة الخاصة بالبعثات فيما يتعلق بالبلدان التي تقوم بنشر وحدات عسكرية ووحدات شرطة في مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة على التوالي. وبالنسبة لأعمال الشرطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، يوفر الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية وبرنامج هيكل تدريب شرطة الأمم المتحدة الأساس للتساق في المعايير ابتداءً من مرحلة ما قبل النشر وحتى النشر.

61 تقيم دائرة التدريب المتكامل اتصالات منتظمة مع مراكز التدريب الوطنية والإقليمية على حد سواء وتتعاون معها في تقديم دورات إقليمية وعالمية في مجال تدريب المدربين لبدء تنفيذ مجموعات مواد التدريب بمجرد إعدادها. وبالإضافة إلى ذلك، تنشر الدائرة رسالة إخبارية فصلية لمراكز التدريب تشمل تحديثات لمواد توجيهية وتدريبية جديدة تتضمن روابط إلى موقعها ذي الصلة في مركز موارد حفظ السلام.

62 تعمل الأمانة العامة على الاحتفاظ بالدروس المستفادة من أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ونشرها. فعلى سبيل المثال، تواصل شعبة الشرطة العمل بانتظام مع النظراء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن تيسير الاتساق والتشغيل البيئي في إعداد التوجيهات والتخطيط والاختيار والتوظيف، وكذلك في الأنشطة التنفيذية. وتعمل دائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك من خلال الهيئة الدائمة للعدالة والسجون، على التواصل بانتظام مع النظراء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما من المجموعات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية أو الشبكات الإقليمية للمؤسسات القضائية والإصلاحية بشأن تيسير الاتساق وقابلية التشغيل البيئي في إعداد التوجيهات والأنشطة التنفيذية والتخطيط والتوظيف. ووفرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة التقنية والتدريب والتوجيه والمعدات المتخصصة لتعزيز قدرة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

63 تعمل آلية التنسيق المبسطة بانتظام مع الجهات الرئيسية التي تقدم خدمات التدريب وبناء القدرات إلى الدول الأعضاء من أجل الإبلاغ عن الفجوات في مجال التدريب، ومساعدة الجهات التي تقدم التدريب على تحديد فرص التدريب وتيسير الشراكات التدريبية. وفي عام 2019، عُقد في عنتيبي اجتماع لكل من الجهات الموفرة للقدرات والمستفيدين، إلى جانب ممثلين من بعثات حفظ السلام. وسيعقد اجتماع خاص بالشرطة لكل من الجهات الموفرة للقدرات والمستفيدين في عام 2021.

64 تواصل شعبة دعم القدرات النظامية، بالتشاور مع مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة والبعثات الميدانية، إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وتزويدها بمعلومات وقائعية عن التغييرات

التي تطرأ على مذكرات التفاهم والناشئة عن ولايات مجلس الأمن، وقرارات الجمعية العامة، والمهام المقررة، وظروف العمليات. وتعد الأمانة العامة اجتماعات غير رسمية بانتظام مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل إطلاعها على التطورات الجديدة والقضايا ذات الاهتمام المشترك أو ذات الأولوية المشتركة.

65 بعد مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء، لم يتم إبداء أي اهتمام خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعمليات تناوب طويلة الأجل. ولم تبد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة اهتماماً بعمليات نشر محدودة زمنياً لقواتها وأفرادها، مما يجعل عملية التقييم والتخطيط هذه أمراً صعباً على الأمانة العامة نظراً لأنها تتطلب مزيداً من المشاركة من جانب الدول الأعضاء.

66 مكتب الشؤون العسكرية هو كيان متنوع في الأمانة العامة، حيث يبلغ مجموع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة الممثلة فيه 47 بلداً، ويبلغ مجموع البلدان المساهمة بقوات منتشرة في الميدان 121 بلداً. ويواصل المكتب وشعبة الشرطة منح فرصة متساوية في إطار الشفافية للمرشحين من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لشغل جميع وظائف الفئة الفنية، بما في ذلك في صفوف الموظفين والمناصب العليا، في مقر الأمم المتحدة وفي العمليات الميدانية، وفقاً لقرار الجمعية العامة 262/72 جيم.

67 تواصل إدارة عمليات السلام السعي إلى التمييز بوضوح بين أدوار قوات حفظ السلام وغيرها من القوات المنتشرة بالتوازي، سواء من حيث تحديد الولايات أو في الميدان.

رابعاً - بناء السلام والحفاظ عليه

73 يقتضي التوجيه التخطيطي الصادر عن الأمين العام بشأن إعداد عمليات انتقال متسقة ومتجانسة للأمم المتحدة (2019) أن تقوم جميع البعثات المتكاملة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالتخطيط المبكر، بطرق من بينها وضع جداول زمنية للمراحل الانتقالية. وتسعى إدارة الدعم العملياتي إلى إشراك كياناتها الميدانية المدعومة بمجرد أن يكون هناك ما يشير إلى احتمال حدوث انتقال. وتسجل عمليات التخطيط والإعداد المبكرين في دليل كبار المديرين بشأن إغلاق الكيانات الميدانية، الذي أصدرته الإدارة في كانون الثاني/يناير 2019. وقد استُخدم الدليل في عملية الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في عام 2019، وفي تقليص حجم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في عام 2020. وتسعى الإدارة أيضاً إلى إقامة شراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في هذه العملية، إذ إنها تدرك الحاجة إلى التعاون الوثيق مع هذه الجهات في سياقات الانتقال، وتدعم ذلك التعاون دعماً كاملاً. وقد دعم مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية وعناصره الخمسة بنشاط عملية الانتقال الجارية في السودان، بطرق شتى منها دوره كشريك لجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، من أجل توفير الدعم التحويلي حسب الطلب لمؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وكان هذا الدعم عنصراً هاماً في عملية التخطيط المتكامل والشامل بين الوكالات لتشكيله الأمم المتحدة في البلد في المستقبل.

74 تواصل البعثات الاضطلاع بأنشطة برنامجية بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية دعماً للقدرات الوطنية في المجالات الرئيسية لولاياتها. ويدعم صندوق بناء السلام أيضاً بشكل متزايد التدخلات الاستراتيجية التي تقوم بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لبناء السلام في بيئات حفظ السلام. وقد أعطت استراتيجية الاستثمار

الخاصة بالصندوق للفترة 2020-2024 الأولوية لعمليات الانتقال، وتوقعت رصد 35 في المائة من مخصصاتها لسياقات الانتقال. ويجري كذلك بذل الجهود لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مع مجموعة البنك الدولي، في تنفيذ استراتيجية المجموعة للتعامل مع أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف. ويندرج في هذا الإطار مشروع بدأت في تنفيذه إدارة عمليات السلام بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير التعاون في مجال السياسات مع البنك الدولي في مجال إصلاح قطاع الأمن، بدعم من مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات. وتشكل دوائر الشرطة الوطنية وغيرها من كيانات إنفاذ القانون مؤسسات هامة للغاية لتحقيق السلام المستدام. وتواصل شرطة الأمم المتحدة، حيثما صدر لها تكليف بذلك، دعم الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق هدفها الأسمى المتمثل في إيجاد جهاز شرطة يتسم بالفعالية والكفاءة والتمثيل والقدرة على الاستجابة والخضوع للمساءلة ويتمتع بأعلى مستوى مهني ممكن. وتواصل دائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية دعم بعثات حفظ السلام، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الشركاء في بناء السلام، لمساعدة البلدان المضيفة على تقديم الخدمات الأساسية في مجال العدالة والسجون، وتعزيز نظم العدالة الجنائية، وتيسير الإصلاحات في مجال سيادة القانون. وهي تفعل ذلك من خلال تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي توجب النزاعات، وعن طريق توسيع نطاق مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية في المناطق المتضررة من النزاع، وتعزيز أمن السجون وإدارتها. وقد بذلت عناصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في بعثات حفظ السلام جهوداً طوال الفترة المشمولة بالتقرير لدعم القدرات الوطنية في مجال تحسين حماية المدنيين من خلال التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ومسح الأراضي وتطهيرها من الذخائر المتفجرة، وتعزيز التوعية بالمخاطر، وتخزين الأسلحة والذخيرة بطريقة مأمونة وفعالة، بما يتماشى مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية. واشترك قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع مكتب شؤون نزع السلاح في إيفاد بعثة تقييم تقنية إلى هايتي بناء على طلب حكومة هايتي لمعالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، وإدارة الأسلحة والذخيرة. وتواصل وحدة إصلاح قطاع الأمن، من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن ومجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، بناء الدعم السياسي والقدرة الوطنية على التخفيف من العوامل المسببة للنزاعات داخل قطاع الأمن في سياقات حفظ السلام، بما يسهم في تهيئة بيئة آمنة للحماية وفي تحقيق أولويات بناء السلام.

75
واصلت الأمانة العامة طوال الفترة المشمولة بالتقرير الاستفادة من خبراتها المتخصصة في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية لدعم جهود الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. وتدعم شعبة الشرطة ودائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية عمل عناصر الشرطة والعدالة والإصلاحات في عمليات حفظ السلام، من أجل تنفيذ الولايات المتعلقة بتعزيز سيادة القانون، بسبل من بينها قدراتها الدائمة القابلة للنشر السريع، والهيئة الدائمة للعدالة والسجون، والعمل مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري في إطار الترتيب المتعلق بجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون. وأنشئت القدرة الدائمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وتم نشرها لدعم عملية الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وتقدم هذه القدرة الدائمة أيضاً الدعم لعملية انتقال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وقدمت وحدة إصلاح قطاع الأمن الدعم الاستشاري لعمليات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي بشأن تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة تتولى زمامها جهات وطنية لإقامة مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة بتكلفة ميسورة، وتعمل الوحدة

في الوقت نفسه على تفعيل قدراتها الدائمة. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم للمؤسسات الوطنية في ست دول مضيفة (جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال ومالي) من خلال تقديم الدعم الذي يصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات ذات الصلة، ويتراوح بين التدريب والتوجيه وإسداء المشورة التقنية وتوفير المعدات المتخصصة والدعم المخصص في مجالي الأسلحة وإدارة الذخيرة، والتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإزالة الذخائر المتفجرة والتخلص منها.

79 منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، بدأ تنفيذ أكثر من 300 مشروع من المشاريع السريعة الأثر في ست بعثات لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان)، واستفاد منها أكثر من 7,2 ملايين شخص. وكانت غالبية المشاريع (74 في المائة تقريباً) في ميدان "بناء الثقة في البعثة" و "الخدمات العامة والإدارة المدنية"، مما أسهم بشكل مباشر في بناء الثقة بين البعثات وأصحاب المصلحة المحليين وتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الولايات. ففي مكتب بانتيو الميداني التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على سبيل المثال، أسفر مشروع سريع الأثر لتجديد سجن في المنطقة عن بناء علاقات عمل أقوى بين البعثة ودوائر الاحتجاز المحلية. وأتاح موظفو شؤون السجن لموظفي السجن في البعثة إمكانية الوصول إلى السجن دون عوائق، مما سمح للبعثة بتنفيذ ولايتها في مجال حقوق الإنسان على نحو أفضل. أما المشاريع السريعة الأثر الأخرى (التي تمثل ما يقارب 26 في المائة) فكانت بهدف "حماية المدنيين وحل المنازعات"، وتحقيق "الشمول السياسي والاقتصادي" و "سيادة القانون". وقامت عدة بعثات منذ آذار/مارس 2020 بإعادة توجيه أموال المشاريع السريعة الأثر لدعم السلطات والمجتمعات المحلية في احتواء جائحة كوفيد-19 لحماية السكان المحليين من انتشار مخاطر كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، استخدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مشاريع سريعة الأثر للقيام بحملات للتوعية، وتعزيز نظم الوقاية من كوفيد-19 في المحافظات الريفية، وتوزيع مجموعات لوازم الحماية على السكان المحليين.

80 ما فتئت إدارة عمليات السلام تركز على تعزيز الحلول السياسية ودعمها. وظل الممثلون الخاصون للأمين العام، حسب الاقتضاء، يركزون على أداء دورهم المتمثل في التيسير السياسي. وقد ركزت عمليات حفظ السلام على تيسير تنفيذ الاتفاقات السياسية ودعمه، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ومالي. وقد سعت الإدارة إلى إبراز الدعم المقدم إلى العمليات السياسية في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن باسم الأمين العام.

81 يجري أيضاً بذل جهود لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتحسين تنسيق وتسلسل الجهود المبذولة في سياقات بناء السلام. وقد أتاح بدء تنفيذ استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف مؤخراً (2020) فرصاً للمواصلة الاستراتيجية لدعم جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام التي تقودها الحكومات، والتي يجري السعي بنشاط إلى الاضطلاع بها في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي.

خامساً - الأداء والمساءلة

88 كما ورد في التقرير السري (A/75/563)، وُضع الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واشتركت في تولى زمام إعداده إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. ويستخدم الإطار منهجية شاملة وموضوعية، ويقدم لمحة عامة منهجية عن كيفية قياس الأداء في مجال حفظ السلام ورصده على نطاق جميع العناصر. كما يورد في المرفقات تفاصيل عن التدابير التي يتعين اتخاذها لضمان المساءلة وتحفيز الأداء. ويحدد كذلك الثغرات ويوجز العمل المقبل لإحراز مزيد من التقدم حيثما يلزم الأمر. وللتشاور مع الدول الأعضاء، عقدت الأمانة العامة اجتماعات مع البلدان الـ 20 الأكثر مساهمةً بقوات وأفراد شرطة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020، ومع مجلس الأمن في 9 تموز/يوليه، ومع اللجنة الخاصة بكامل هيئتها في 28 تموز/يوليه. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للمشاورة وساعدت من خلال أسئلتها وتعليقاتها وملاحظاتها القيمة على تحسين الإطار. واستجابةً لردود الفعل الواردة، أُدخلت عدة تغييرات على الإطار. وتشمل هذه التغييرات زيادة التركيز على جوانب الأداء السياسية والجوانب المتعلقة بالتكليف وتوفير الموارد، وتعزيز التركيز على المساءلة المدنية، بما في ذلك إدراج عرض بصري للأداء المدني وتدبير المساءلة، وتعزيز اللغة المتعلقة بجوانب الأداء على صعيد البعثات بأكملها، بما في ذلك بشأن دمج البعثات ومساءلة قيادة البعثات، فضلاً عن معالجة العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، مثل المسؤوليات المتصلة بالبلدان المضيفة والأمانة العامة. وقد تم إطلاع اللجنة الخاصة على الإطار في أيلول/سبتمبر، وهو وثيقة قابلة للتعديل يجري استعراضها وتحديثها بشكل فصلي.

89 تناولت الأمانة العامة طوال الفترة المشمولة بالتقرير حالات قصور الأداء. وفيما يتعلق بالأفراد النظاميين، اجتمعت القيادة العليا وناقشت حالات قصور الأداء في اجتماعات الأداء المتكاملة الشهرية والفصلية، حسب الاقتضاء، استناداً إلى تحليل متكامل على نطاق إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وتتناول هذه الاجتماعات اتجاهات الأداء والمسائل الفردية المتعلقة بأداء الوحدات، بهدف معالجة أي قصور في الأداء باتخاذ تدابير إصلاحية، انطلاقاً من التدريب الإضافي، مروراً بالدعم المطلوب من الأمانة العامة أو البعثة، وصولاً إلى الحاجة للقيام بزيارة سابقة لنشر الوحدات من أجل التناوب التالي، أو لإعادة إلى الوطن جزئياً وكلياً. وعززت الأمانة أيضاً مشاوراتها وتبادل المعلومات مع كبار البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بهدف تقديم تعليقات متكاملة بشأن تقييم أدائها وتحديد سبل معالجة هذه المسائل، حسب الاقتضاء. وتعزز هذه الاجتماعات فهم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للقضايا المتصلة بأدائها (الإيجابية منها والسلبية على السواء)، وتؤدي إلى زيادة التعاون بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

ولدى مكتب الشؤون العسكرية فرقة عمل مخصصة توفر للقيادة تحاليل أداء متكاملة. وتشمل هذه التحاليل التقييم داخل البعثات، ونتائج الأداء من تقارير الزيارات السابقة لنشر الوحدات، وتقارير وحدة السلوك والانضباط والمعدات المملوكة للوحدات. ولدى قيادة إدارة عمليات السلام مجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة لمعالجة قصور الأداء، يركز معظمها على مساعدة الوحدات على تحسين أدائها. وتشمل هذه الأدوات المشاركة

على مستوى المستشار العسكري، والزيارات الاستشارية إلى البلدان المعنية المساهمة بقوات للمساعدة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية وتعزيز تلك الإجراءات، والزيارات السابقة للنشر للتحقق من إدخال التحسينات المناسبة على الأداء، وإقامة الشراكات الاستراتيجية مع البلدان المساهمة بقوات بشكل مقبول وراسخ وعالي الأداء، والمشاركة السياسية على مستوى وكيل الأمين العام، ونقل الوحدات داخل منطقة البعثة، أو تقليص حجمها أو إعادة تكليفها أو إعادتها إلى الوطن. ومن المهم الإشارة إلى أن إنزال العقوبة القصوى، أي إعادة الوحدة إلى الوطن، لا يتم إلا بعد إجراء عملية تشاورية مكثفة، تركز على المساعدة بدلا من العقوبة.

وتقع مسؤولية رصد أداء الوحدات العسكرية في البعثات الميدانية على عاتق قادة القوات والقطاعات الذين يتعين عليهم تقييم جميع الوحدات التابعة مرتين أثناء عملية النشر. وتُستكمل هذه التقييمات بطريقة منظمة ومنهجية، وتُطلع الوحدة التي يتم تقييمها على النتائج، بما في ذلك التوصيات من أجل تحسين أدائها. وتكون الوحدة المعنية مسؤولة عن وضع خطة لتحسين الأداء بالتعاون مع مزار القوة/القطاع، ويجب أن تقدم تقارير منتظمة عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد.

وقد أُدخلت تغييرات ملموسة عند البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك إنشاء مراكز تدريب وطنية مخصصة، وتفتيح عملية تشكيل القوات الوطنية لعمليات التناوب المقبلة، وتحسين خطط التدريب، وإنشاء شراكات استراتيجية جديدة، واستبدال قيادة الوحدات، وإدراج معايير الأمم المتحدة في العقيدة الوطنية، وتعزيز التدريب والرفاه داخل البعثات، وتأخير التناوب، من أجل تمكين البلدان المساهمة بقوات من معالجة أوجه القصور العاجلة في التدريب، والإعادة الجزئية إلى الوطن والنشر المشروط.

90 نجحت عدة بعثات في البدء بجمع بيانات فصلية، النوعية منها والكمية على حد سواء، مما يتيح لها تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة حسب الأولوية التي تحددها قيادة البعثة. وقد ازداد تقديم التوصيات القائمة على الأدلة والمستندة إلى تقييمات أداء النظام الشامل لتقييم الأداء إلى قيادة البعثات من أجل تعزيز العمليات بشكل ملموس استجابةً للتغيرات في السياق أو لتقييمات المواقع حيث يكون أداء البعثات جيدا. وحيث لا تحقق الأثر المنشود، وقد تم إقرار الكثير منها ويجري تنفيذها حالياً. ومن شأن تعزيز الروابط بميزانية البعثة وغيرها من أدوات التخطيط للبعثات أن يحسن تنفيذ توصيات النظام الشامل لتقييم الأداء المتعلقة بالتعديلات التشغيلية، مما يؤدي إلى تحسين تخطيط البعثات وأدائها.

91 يجري تقييم وتقدير أداء المقر من خلال عدد من الأدوات التي ترد أيضاً في إطار الأداء والمساعدة في مجال حفظ السلام. بيد أنه يمكن زيادة تعزيز آليات التعليق الرسمية للبعثات فيما يتعلق بالتوجيه والدعم المقدمين من إدارة عمليات السلام. وقد عملت الأمانة العامة على تلبية الطلب من خلال اتباع نهج مستدام وفي حدود الموارد المتاحة، وبالإستفادة من الأدوات القائمة وتحسينها. ويجري العمل على إنشاء مجلس للعملاء في عمليات حفظ السلام وعلى عقد اجتماعات بشكل منتظم لتقديم الملاحظات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

92 أنشئت آلية للحصول على معلومات عن المحاذير غير المعلنة من مقر قيادة القوة على أساس فصلي، بما يشمل تواصل مكتب الشؤون العسكرية مع البلدان المعنية المساهمة بقوات والتعامل معها. وابتداءً من كانون الثاني/يناير 2019، وضع المكتب إجراءً للحصول على مدخلات دورية من البعثات بشأن المحاذير غير المعلنة التي تثيرها الوحدات. وتُستشار البلدان المساهمة بقوات ويتم الرجوع إلى جميع القواعد والإجراءات ذات

الصلة لتقديم تعليقات إلى البعثات. ومنذ ذلك الحين، أبلغت البعثات عن 26 من المحاذير غير المعلنة، وتم حل 22 منها بعد تدخل المكتب ومقر قيادة القوة. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، لم تبلغ البعثات عن أي من هذه المحاذير. ويعتبر ذلك دليلاً على الأثر الإيجابي للجهود التي بادر بها المكتب والبلدان المساهمة بقوات لتجنب جميع المحاذير التي لها تأثير سلبي على تنفيذ الولايات والأداء. ويجري حالياً إضفاء الطابع الرسمي على إجراء واضح وشامل وشفاف بشأن المحاذير المتعلقة بالعنصر العسكري.

وتقتضي إجراءات التشغيل الموحدة لتقييم وتقدير أداء وحدات الشرطة المشكلة (المرجع 2019-11) أن يتم على الفور إبلاغ رئيس عنصر الشرطة وشعبة الشرطة بأي ملاحظة تتعلق بقصور الأداء أو عدم الامتثال لمعايير الأمم المتحدة أو بأي من المحاذير غير المعلنة، وذلك لمواصلة استعراضها واتخاذ إجراءات بشأنها بالتشاور مع قيادة البعثة. كما تقتضي الإبلاغ عن أي محاذير تشغيلية تؤثر في الأداء في تقرير تقييم وتقدير أداء وحدات الشرطة المشكلة.

95 تعمل شعبة دعم القدرات النظامية بالتنسيق الوثيق مع مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة على كفالة إدراج التغييرات في بيانات احتياجات الوحدات على نحو مناسب في مذكرات التفاهم. وترسل مذكرات التفاهم المتعلقة بنشر الوحدات في البعثات الجديدة والجاري توسيعها والقائمة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للموافقة عليها وتوقيعها في غضون 90 يوماً من تاريخ النشر. وتعدُّ جميع بيانات احتياجات الوحدات بالتشاور مع مقر قيادة القوة بحيث تعكس المعدات الاحتياجيات التشغيلية في الميدان وتُحدَّث باستمرار، فضلاً عن كفالة تجهيز البلدان المعنية المساهمة بقوات لوحدها وفقاً لبيانات احتياجات الوحدات المنطبقة ودليل الأمم المتحدة للوحدات العسكرية.

96 وتقوم الأمانة العامة، في إطار تنفيذها لخطة تكيف القوات، بالتواصل مع البلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. فعلى سبيل المثال، جرت مشاورات مكثفة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كجزء من عملية إعادة هيكلة لواء التدخل التي أعقبت إعداد كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز للتقرير المتعلق بمقاطعة كيفو الشمالية. وفي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، أبلغت جميع البلدان المعنية المساهمة بقوات بتخفيض عدد أفراد القوة من 888 إلى 802 فرد. وأبلغت أيضاً البلدان المساهمة بقوات التي تسهم بمراقبين عسكريين في بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بإعادة هيكلة البعثة في أيار/مايو 2020، وأدرجت التفاصيل في إحاطة لجنة الأركان العسكرية وإحاطة البلدان المساهمة بقوات.

97 شجعت الأمانة العامة الدول الأعضاء على تقديم تعهدات ذكية بشأن القدرات الحيوية إلى أن يتم إيجاد حل طويل الأمد، ولكنها لم تتلق ردوداً إيجابية في هذا الصدد. ومن خلال خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، قدمت الأمانة العامة الدعم للبلدان المساهمة بقوات في استعداداتها للقيام بعمليات محتملة للنشر المشترك ومن خلال تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات والمستفيدين من أجل فهم متطلبات الأمم المتحدة فهماً كاملاً. وستعقد آلية التنسيق المبسطة سلسلة من الاجتماعات مع الدول الأعضاء والأمانة العامة لتحديد الخيارات، في إطار قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها، لتمكين أفرقة التدريب المتنقلة من الانتشار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

98 أصبحت معايير ومواد التدريب المستكملة التي تستند إلى الاحتياجات التشغيلية الحالية متاحة للتنزيل في مركز موارد حفظ السلام. ويشمل ذلك مواد تدريبية خاصة بالوظائف لفئات مختلفة من أفراد الشرطة والجيش، بما في ذلك بشأن المهام المقررة مثل حماية المدنيين وحماية الطفل، والمرأة والسلام والأمن، وسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوثائق الحالية الخاصة بالبعثات لنشر البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة متاحة لدى مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة على التوالي. ولا يمول حساب دعم عمليات حفظ السلام ترجمة المواد، ولكن يتم توفير الترجمة فقط من خلال موارد خارجة عن الميزانية أو من مساهمات عينية من الدول الأعضاء. وتلتزم دائرة التدريب المتكامل بنشاط تمويل الترجمات وترحب بالمساهمات من الدول الأعضاء.

99 إن الأمانة العامة بصدد تعزيز آليات التأهب والنشر لكفالة النشر بكفاءة أكبر في البعثات الميدانية في الوقت المناسب. ويتم الاضطلاع بزيارات مسبقة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتحديد قدراتها وتحسين جدولها الزمني للنشر. ولمعالجة شواغل الدول الأعضاء بشأن حالات التأخير في نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في بعثات حفظ السلام، أنشأت إدارة الدعم العملياتي فريقاً للمشروع بهدف تحديد العقبات الحاسمة والتوصية بحلول. ويعمل فريق المشروع بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة على نطاق إدارة الدعم العملياتي وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، فضلا عن بعثات حفظ السلام. كما سيجري الفريق مناقشات مع بضعة بلدان مساهمة بقوات وبأفراد شرطة للمشاركة في إيجاد الحلول.

سادسا - العمل السياسي

107 سعت البعثات، حيثما كلفت وتم توفير الموارد اللازمة للتيسير السياسي، إلى وضع الحلول السياسية في صميم عملها بهدف منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين. وسعت إلى دعم العمليات السياسية على المستويين المحلي والوطني، وتأمين الدعم الإقليمي لها.

110 سعت الأمانة العامة إلى تقديم أفضل التحليلات الممكنة بشأن الحالة في بيئات حفظ السلام من خلال تقاريرها إلى مجلس الأمن والإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء. كما قدمت المشورة الصادقة بشأن الدعم اللازم للميزانية لتنفيذ الولايات. واضطلعت الأمانة العامة باستعراضات استراتيجية دورية لعمليات حفظ السلام، بقيادة خبراء خارجيين مستقلين، بهدف الحصول على أدق التقييمات والتوصيات ذات الصلة بشأن ولاية عمليات حفظ السلام وحجمها وتشكيلها. وفي المقر، نظمت الإدارات المساندة المزيد من جلسات الإحاطة غير الرسمية لخبراء مجلس الأمن من جانب أصحاب المصلحة في الميدان التابعين للأمم المتحدة وغير التابعين لها.

111 ما فتئت الأمانة العامة تؤيد جميع الطلبات تقريبا من ممثلي الدول الأعضاء أو الهيئات التشريعية للقيام بزيارات لعمليات حفظ السلام، وهي منفتحة على فكرة عقد اجتماعات افتراضية.

112 قامت عمليات حفظ السلام بتعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية ومع منظومة الأمم المتحدة في الميدان. وينطبق الأمر بصورة خاصة على البعثات التي تعد خططا للخروج التدريجي.

113 تيسر الأمانة العامة تبادل الآراء بشكل رسمي وغير رسمي مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن المسائل المتصلة بالبعثات والاستفادة من معارفها وخبراتها. وتشمل المنديات مجلس الأمن، والجمعية

العامة، والفريق الأمني العامل المعني بعمليات حفظ السلام، ومجموعة أصدقاء عمليات السلام ومجموعة أصدقاء شرطة الأمم المتحدة، ومؤتمر القمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة، و "أسبوع شرطة" الأمم المتحدة. وأجرت الأمانة العامة أيضاً مناقشات غير رسمية مع بلدان محددة مساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

114 تم تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.

115 طلبت الأمانة العامة إجراء دراستين مستقلتين بشأن ممارستي تحديد الأولويات والتسلسل في المقر، بما في ذلك في مجلس الأمن، وكذلك في الميدان. وقد وفر هذان التقريران المستقلان المواد لوضع ورقة عن بارامترات تحديد الأولويات والتسلسل، وهي حالياً قيد الإعداد من قبل إدارة عمليات السلام.

سابعاً - الحماية

128 تتوقف الاحتياجات من الموارد والقدرات لتنفيذ ولاية حماية المدنيين على السياق المحدد لكل بعثة، بما في ذلك سياق النزاع وطبيعة الخطر الذي يتهدد المدنيين والتضاريس وقدرات الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الحماية ونواياها. ويُسترشد بهذا التقييم في إعداد ميزانية البعثة.

ويتضمن الدليل الجديد المعنون "حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، الذي نُشر في أيار/مايو 2020، توجيهات محددة لعمليات حفظ السلام بشأن كيفية تحديد الموارد والقدرات اللازمة لحماية المدنيين بشكل فعال من أجل إرشاد عمليات الميزانية والتخطيط الاستراتيجي وطلبات الدعم الإضافي أو إعادة توجيه الموارد القائمة. فعلى سبيل المثال، بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في إعادة توجيه مواردها المتاحة وأنشطتها من خلال خطة تكيف على نطاق البعثة تشمل جميع العناصر (المدنية والشرطية والعسكرية والدعم). وتتوخى هذه الخطة إنشاء فرقة عمل متفصلة لتعزيز قدرة البعثة على فرض نفوذها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في وسط مالي. وستؤدي إعادة تشكيل القوة إلى زيادة تيسير تنقل الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة الذين يتوقع أيضاً أن يعملوا بطريقة أكثر استباقية، في حين ستتواصل الجهود الجارية للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل حماية المدنيين من أخطار المتفجرات وضمان استمرار تنفيذ أنشطة الحماية ذات الأهمية الحاسمة.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، تواصل الأمانة العامة العمل مع الدول الأعضاء من أجل تأمين العتاد الجوي الحيوي لتمكين البعثات الميدانية من تنفيذ ولاياتها المتعلقة بحماية المدنيين. وتتواصل الجهود لمعالجة أوجه القصور في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مما يتطلب تعاون الدول الأعضاء ومساهمتها فيما يتعلق بهذه القدرات ذات الصلة.

130 تستند كل من السياسة المنفحة لإدارة عمليات السلام بشأن حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ودليل عام 2020 بشأن حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلى مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وتدعو المبادرة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمانة العامة، إلى تعزيز الحماية عن طريق تحسين الاتصالات الاستراتيجية والتواصل مع السكان المحليين لزيادة فهمهم لبعثات حفظ السلام ولاياتها. وتشجع الوثائق التوجيهية المعتمدة مؤخراً بشأن حماية المدنيين جميع البعثات على وضع استراتيجيات اتصال محددة في مجال حماية المدنيين، فضلاً عن خطط

العمل، لتعزيز المعرفة والفهم في مجال حماية المدنيين وتعزيز التدابير الرامية إلى توفير الحماية وإدارة التوقعات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية استراتيجيات اتصال تهدف إلى تصحيح المعلومات الخاطئة عن ولاية البعثة وإجراءاتها. وللقيام بذلك، استخدمت البعثة البرامج الإذاعية والتوعية الموجهة ورصد وسائل التواصل الاجتماعي وإشراك المجتمع المحلي وتوعية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة بتكليف اتصالاتها الاستراتيجية مع السياقات المحلية، وركزت على الحالات في إيتوري ومنطقة الشمال الكبرى ومنطقة الشمال الصغرى، فضلاً عن المسائل المشتركة بين مقاطعات كيفو الجنوبية/مانيمبا وتتجانيقا. وفي مالي، أطلقت ونفذت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حملة إعلامية متعددة اللغات تماماً ومتعددة الوسائط لدعم الجهود المبذولة في مجالات حماية المدنيين والمصالحة والتماسك الاجتماعي في منطقة وسط مالي من أجل تهدئة التوترات بين القبائل. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، نفذت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى برنامجاً وطنياً للتوعية في 10 مقاطعات، يستهدف الزعماء المحليين وأعضاء المجتمع المدني بشأن ولاية حماية المدنيين. وفي عام 2019، أضيف المسرح إلى وسائل التوعية لتتقيد أفراد المجتمع المحلي بشأن دورهم في حماية المدنيين، بما في ذلك حل النزاعات من خلال الحوار، وإعلام البعثة بشأن التهديدات وكيفية المساهمة في توفير بيئة الحماية. هذا بالإضافة إلى جهود التوعية الجارية من خلال البرامج والأخبار اليومية التي تبثها البعثة عبر إذاعة Guira FM.

131 واصلت عمليات حفظ السلام تقديم الدعم لجبل جديد من الآليات المملوكة محلياً للمساعدة عن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك تقديم الدعم للمحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسلطات القضاء العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمدعين الخاصين في مالي ودارفور، والمحاكم المتنقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ودارفور. فعلى سبيل المثال، أيدت شعبة الشرطة ودائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية، بالتنسيق مع شركاء جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، وضع وتنفيذ الدعم المقرر لمحكمة الاستئناف والمحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك وضع برامج مشتركة للأمم المتحدة لدعم المحكمة الجنائية الخاصة ومؤسسات الشرطة والعدالة والسجون في البلد. وقام فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع أيضاً بإيفاد أخصائي إلى البعثة المتكاملة لتقديم المشورة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بمساعدة الشرطة الوطنية ومؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية.

135 في كانون الأول/ديسمبر 2019، أطلعت الأمانة العامة للجنة الخاصة على آخر المستجدات بشأن تنفيذ سياسة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام، لا سيما بشأن وضع وثيقتين توجيهيتين رئيسيتين: (أ) المبادئ التوجيهية بعنوان "الحصول على معلومات من مصادر بشرية لاستخبارات حفظ السلام"؛ و (ب) المبادئ التوجيهية بعنوان "تبادل الاستخبارات/استخبارات حفظ السلام مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للبعثات". ومنذ ذلك الحين، تم إصدار المبادئ التوجيهية للمصادر البشرية لاستخبارات حفظ السلام وإرسالها إلى اللجنة في آب/أغسطس 2020. كما صدر "دليل موظفي الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في مجال حفظ السلام". وقد شارف وضع وثائق توجيهية أخرى على الانتهاء، مثل كتيب المبادئ

التوجيهية المتعلقة بالمصادر المفتوحة لاستخبارات حفظ السلام وكتيب الإطار التوجيهي الاستراتيجي للعمل الشرطي الدولي بشأن الاستخبارات الجنائية وأعمال الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية.

ثامناً - السلامة والأمن

141 تمت الموافقة على إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بإجراء زيارات تقييمية واستشارية، وهي قيد التنفيذ الآن، مما يتيح لكيانات الأمانة العامة والدول الأعضاء اتباع نهج موحد إزاء هذه الخطوة الأولية الهامة في عملية اختيار الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب الشؤون العسكرية بزيارات سابقة لنشر الوحدات. وخلال هذه الزيارات، قام أعضاء فرقة العمل المعنية بتقييم الأداء العسكري بالتحقق من إنجاز المهمة والمعايير المتصلة بدليل الأمم المتحدة لكتائب المشاة، وقدموا توصيات ملموسة باتخاذ تدابير تصحيحية لجميع البلدان المشاركة المساهمة بقوات. ويقوم المقر برصد التقدم الذي تحرزه هذه البلدان المساهمة بقوات، بالتعاون مع عمليات التقييم التي يضطلع بها قادة القوات داخل البعثات. وبسبب جائحة كوفيد-19، تم تعليق وجود مقيمي المقر في عين المكان أثناء الزيارات السابقة للنشر. ووضع المكتب مفهوماً للتحقق من المهارات العسكرية عن بُعد، وفقاً للسياسات والمبادئ التوجيهية الحالية لتقييم التأهب التشغيلي للوحدات قبل نشرها. ويشمل المفهوم تدريباً عبر الإنترنت للمقيمين الوطنيين والشركاء في التدريب الاستراتيجي، حيثما أمكن. ويقود المكتب عملية التحقق، وتكفل مشاركة طرف ثالث أفضل فرصة ممكنة لضمان الموضوعية في ظل الظروف الحالية. وتستخدم الخبرة المكتسبة خلال هذه المرحلة لوضع تدريب موحد لإعداد مقيمي البلدان المساهمة بقوات في المستقبل. وتجري شعبة الشرطة تقييمات وعمليات تحقق سابقة للنشر لجميع وحدات الشرطة المشكلة الجديدة والمتناوبة وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة بشأن تقييم القدرة التشغيلية لوحدات الشرطة المشكلة من أجل الخدمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (المرجع 2017-09)، قيد التنقيح). ويجب أن تقي جميع وحدات الشرطة المشكلة بالاحتياجات من القدرات التشغيلية لتكون مؤهلة للخدمة في عمليات السلام. وهذه الاحتياجات مُحددة في السياسة (المنقحة) المتعلقة بوحدات الشرطة المشكلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (المرجع 2016-10)، قيد الاستعراض) وغيرها من التوجيهات ذات الصلة. وتتمثل الاحتياجات من القدرات التشغيلية في الاحتياجات الفردية واحتياجات الوحدات، والتأهب التشغيلي، ومطابقة الوحدات ذات مجموعات المهارات المحددة مع البعثات التي تواجه احتياجات معينة، وعناصر القيادة، ومهارات الرماية والقيادة واللغات. ولا يحق لوحدات الشرطة المشكلة الخدمة في عمليات السلام ما لم تكمل عملية التقييم بأكملها وتكون مستوفية لجميع الاحتياجات الفردية واحتياجات الوحدات.

142 لا تزال الانتهاكات الماسة باتفاقات مركز القوات تشكل عائقاً أمام تنفيذ الولايات. وتم الإبلاغ في الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 عن وقوع ما مجموعه 84 حالة من انتهاكات اتفاق مركز القوات والسلوك غير الودي تجاه قوات الأمم المتحدة، مقارنةً بـ 213 حالة في عام 2019. ونظراً لتسبب كوفيد-19 في الحد بشكل كبير من حركة القوات، فإن الأرقام تثير القلق وتشكل عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ الولايات. والأمانة العامة بصدد وضع مشروع لتوثيق الانتهاكات الماسة باتفاقات مركز القوات بصورة منهجية، على النحو الذي طلبته اللجنة الخاصة ومجلس الأمن.

143 نظرا للقيود المفروضة على الطيران في جميع أنحاء العالم بسبب كوفيد-19، دأبت إدارة الدعم العملياتي على تقديم الدعم للبعثات الميدانية في جميع حالات إعادة الرفات البشرية لحفظه السلام العسكريين المتوفين. وما فتئت الإدارة تعالج جميع الحالات فور تلقي بلاغ رسمي بوفاة أحد حفظة السلام. وتقوم بالاتصال بالبعثات الدائمة المعنية للحصول على الموافقة بالإعادة إلى الوطن في فترة تتراوح بين يومين وخمسة أيام. وقد نجحت البعثات الميدانية أيضا في إصدار الوثائق للبلد المضيف في الوقت المحدد. وفيما يتعلق بالجوانب المالية، تكون الإدارة والبعثات الميدانية مسؤولة عن إيجاد أكثر وسائل النقل الجوي فعالية من حيث التكلفة، بما في ذلك ضمن الوسائل التي ترد في طلبات التوريد الموقعة مع الدول الأعضاء. وتستخدم أصول الأمم المتحدة ورحلات تناوب القوات والوسائل التجارية كمالأخير. ويتم تجهيز 95 في المائة من مطالبات الوفاة والعجز في غضون 90 يوما من استلامها كاملة بما في ذلك جميع الوثائق المطلوبة. ولا يشمل المعدل المطالبات المتعلقة بحالات الاكتئاب التالي للصدمة التي تخضع لمراجعة أخصائي.

144 أطلعت الأمانة العامة في كانون الأول/ديسمبر 2019 اللجنة الخاصة على آخر المستجدات بشأن تنفيذ سياسة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام، لا سيما بشأن وضع وثيقتين توجيهيتين رئيسيتين: (أ) المبادئ التوجيهية بعنوان "الحصول على معلومات من مصادر بشرية لاستخبارات حفظ السلام"؛ و (ب) المبادئ التوجيهية بعنوان "تبادل الاستخبارات/استخبارات حفظ السلام مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للبعثات". ومنذ ذلك الحين، تم إصدار المبادئ التوجيهية للمصادر البشرية لاستخبارات حفظ السلام وإرسالها إلى اللجنة في آب/أغسطس 2020. كما صدر "دليل موظفي الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في مجال حفظ السلام". وقد شارف وضع وثائق توجيهية أخرى على الانتهاء، مثل كتيب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمصادر المفتوحة لاستخبارات حفظ السلام وكتيب الإطار التوجيهي الاستراتيجي للعمل الشرطي الدولي بشأن الاستخبارات الجنائية وأعمال الشرطة القائمة على المعلومات الاستخباراتية.

145 لا تزال القيود التي تفرضها الحكومة المضيفة على البعثات تعوق استخدام القدرات التشغيلية الكاملة للبعثات، كما هو الحال مثلا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، تواصل البعثات إعطاء الأولوية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها. وقد سُجِّل ما مجموعه 87 حادثا ضد موظفي الأمم المتحدة ومرافقها في نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه، ما يمثل انخفاضا بنسبة 49 في المائة مقارنة بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتقوم شعبة الشرطة، إلى جانب عناصر شرطة الأمم المتحدة، بتقييم المخاطر باستمرار، بما في ذلك مع مكتب الشؤون العسكرية وإدارة شؤون السلامة والأمن، كجزء من التخطيط الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي.

147 تعمل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء على توفير مستشفيات من المستويات 1 و 2 و 2+ و 3 لكفالة وجود العديد من الموظفين القادرين على تقديم الخدمات للنساء من حفظة السلام، وتوافر الأدوية اللازمة لعلاج المشاكل الصحية للمرأة.

153 يتحمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، الذي يضم جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الموقعة على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة لأغراض الأمن، مسؤولية سلامة وأمن موظفي نظام

الأمم المتحدة لإدارة الأمن ومبانيه وأصوله. وتمشيا مع السياسة الأمنية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن انطباق نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، يشمل الموظفون موظفي منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعي الأمم المتحدة، والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين يتم نشرهم على أساس فردي في بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، والخبراء الاستشاريين، وفرادى المتعاقدين، والخبراء الموفدين في بعثات، وسائر المسؤولين المعيّنين بموجب اتفاق تعاقدي مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن الأفراد العسكريين للوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكلة عند نشرهم مع وحداتهم. وبناء على ذلك، يعمل مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة على وضع وثيقة توجيهية شاملة لأفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة بشأن مسائل حماية القوة ومسؤولياتها والتخطيط لها وتنفيذها، والإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل النقل إلى أدنى حد من الخسائر في صفوف موظفي الأمم المتحدة وفي ممتلكاتها، وزيادة سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى أقصى حد، والحفاظ على مستوى عالٍ من فعالية البعثة والعمليات.

تاسعاً - المرأة والسلام والأمن

واصلت بعثات حفظ السلام إقامة الشراكات مع القيادات والشبكات النسائية لضمان مشاركتها الكاملة والمجدية في جميع مراحل عمليات السلام والعمليات السياسية وجهود الحماية والآليات المحلية لحل النزاعات، وفي الحفاظ على نتائج السلام. ففي مالي على سبيل المثال، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والاتحاد الأوروبي، بدعم منندى رفيع المستوى عُقد في كانون الثاني/يناير 2020 مع الموقعين على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونتيجة لذلك، تحقق الالتزام برفع نسبة النساء في لجنة متابعة الاتفاق من 3 إلى 30 في المائة. وفي عام 2019، ارتفع تمثيل المرأة في آليات التنفيذ والمتابعة الرسمية للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى 23 في المائة على الصعيد المحلي و 17 في المائة على الصعيد الوطني، مع إظهار اللجان الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإماج وإصلاح قطاع الأمن مشاركة أعلى للمرأة. وفي جنوب السودان، واصلت بعثة الأمم المتحدة تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات، مما أسفر عن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام المحلية بنسبة 29 في المائة. وفي السودان، دعمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إنشاء منندى نساء دارفور لرفع مستوى الدعوة إلى إشراك المرأة الدارفورية في عملية السلام وفي عملية الانتقال السياسي. وتواصلت البعثات إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع المهام. فعلى سبيل المثال، قدمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الدعم الاستراتيجي وخدمات بناء القدرات لزيادة قدرة مؤسسات العدالة الوطنية على التحقيق في قضايا العنف الجنسي والجسدي وقضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وملاحقة الضالعين فيها قضائياً والفصل فيها، ودعمت تنفيذ المحاكم المتنقلة في المناطق النائية والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات في جنوب السودان من أجل معالجة أكثر من 260 قضية، ما أسفر عن أحكام بالإدانة في 136 قضية. وفي سياقات حفظ السلام، شكلت النساء ما متوسطه 36 في المائة من المستفيدين من مشاريع الحد من العنف المجتمعي في الفترة 2019-2020.

160

تُبذل جهود هادفة إلى زيادة تمثيل المرأة في الميدان، بما في ذلك إصدار تنقيح للأمر الإداري المتعلق بالتدابير الخاصة المؤقتة لتحقيق المساواة بين الجنسين (ST/AI/2020/5). وتبذل جهود أخرى أيضاً للنهوض بتوظيف النساء في الميدان واختيارهن والاحتفاظ بهن، بما في ذلك جعل القوائم أكثر توازناً بين الجنسين باشمالها على مرشحات مؤهلات، والاستفادة من حالات النقاعد المقبلة لتحسين التكافؤ بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالأفراد النظاميين، أدى تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 إلى إحراز تقدم في زيادة تمثيل النساء المنتشرات كعسكريات وشرطيات وموظفات في مجال العدالة والإصلاحات. وبالإضافة إلى ذلك، عُينت نساء في مناصب قيادية في الجيش والشرطة في بعثات حفظ السلام على النحو التالي: قائدة قوة (قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص) ونائبان لقائد قوة (قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية)، وثلاث رئيسات لعنصر الشرطة (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص)، ونائبان لمفوض الشرطة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية).

وتدعم الأمانة العامة باستمرار البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وتدعوها إلى ترشيح النساء المؤهلات لشغل مناصب قيادية في البعثات الميدانية.

ومثلت الدعوة العالمية الثانية لتقديم الترشيحات لشغل المناصب العامة لرئيس بعثة ونائب رئيس بعثة مبادرة رئيسية تهدف إلى زيادة وتنويع مجموعة المرشحين لهذه الوظائف بهدف زيادة تمثيل المرأة والتوازن الجغرافي في المناصب القيادية. وقد تم استعراض الطلبات المقبولة. وأضيفت تلك التي تستوفي الشروط (44 في المائة منها من النساء) إلى قاعدة بيانات المرشحين المحتملين لهذه الوظائف. ومن أجل دعم زيادة تمثيل المرأة على جميع المستويات، أُحيلت الملفات الشخصية ذات المؤهلات الأكثر ملاءمة للوظائف على مستوى المديرين إلى قائمة المؤهلات المرشحات لشغل المناصب العليا. وفي كانون الثاني/يناير 2020، أكملت هذه القائمة الدفعة الثالثة من المرشحات التي تتراوح بين الرتب ف-5 و مد-2 بعد دعوة وحملة موجهتين. وأسفرت هذه الدعوة عن 39 مرشحة جديدة. وتضم القائمة حالياً حوالي 260 مرشحةً جاهزة لشغل مناصب مدنية عليا في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

تتعاون إدارة عمليات السلام مع قسم الدعم الهندسي التابع لإدارة الدعم العملياتي بشأن مشروع مبادرة إسي للمرافق والهياكل الأساسية للبعثات الميدانية. ويهدف المشروع إلى تحسين تخطيط المعسكرات وأماكن الإقامة والحمامات والمرافق الترفيهية وغيرها من العناصر لتعزيز مشاركة المرأة واستبقائها في البعثات الميدانية، من أجل تحسين سلامة وأمن الموظفين عموماً، ودعم التنفيذ المنهجي لهذه التحسينات في الميدان.

فعلى سبيل المثال، دأبت شعبة الشرطة على التنسيق مع فريق إدارة الدعم العملياتي بشأن تخطيط معسكر لوحدة الشرطة المشكلة بشكل يراعي الاعتبارات الجنسانية ويستوعب 200 من الضباط، بما في ذلك فصيلة كاملة من ضابطات الشرطة، ويشمل توفير كل ما يتطلبه الأمر للإقامة واللوجستيات والأمن والرفاه.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن دليل الأمم المتحدة المتعلق بتشكيل القوات ونشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في عمليات السلام طلبات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للتخطيط للقدرة

الاستيعابية للبعثة وأخذها في الاعتبار، بما في ذلك عوامل مثل توافر الهياكل الأساسية في المعسكرات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني عند تصميم حجم المعسكر وتخطيطه، فضلاً عن مرافق الاغتسال والسكن المناسبة والكافية، وإمدادات اللوجستيات الرئيسية (المياه والوقود وحصص الإعاشة)، والإقامة في منطقة العمليات والاحتياجات الفورية للبعثة.

165 يعمل مكتب الشؤون العسكرية مع البلدان المساهمة بقوات لإدخال تحسينات على عدد النساء اللاتي يتم نشرهن. وفي الأشهر الماضية، حدثت زيادة في عدد النساء من فرادى ضباط الأركان والمراقبين العسكريين بمقدار نقطتين مئويتين تقريباً، لترتفع النسبة من 16,7 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 18,1 في المائة في تموز/يوليه 2020، وبنسبة 0,2 نقطة مئوية في عدد النساء في الوحدات المشكلة، من 4,7 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 4,9 في المائة في تموز/يوليه 2020. ولا تزال الوحدات المشكلة، وهي في الغالب كتائب للمشاة ينذر فيها عدد النساء، تُظهر تحسناً بسيطاً. وشوهد تحسن أكبر في عدد النساء العسكريات اللاتي تم نشرهن لشغل الوظائف الفردية، وقد حقق المكتب هدف عام 2020 بالنسبة للوظائف الفردية. وعلى الرغم من وجود ثلاث نساء في مناصب قيادية (قائدة قوة ونائبان لقائد القوة)، يواصل المكتب دعوة البلدان المساهمة بقوات إلى ترشيح نساء مؤهلات لشغل مناصب قيادية. ويستكشف المكتب ودائرة التدريب المتكامل حالياً فرصة لإنشاء واستضافة دورة تدريبية للمستشارين والمنسقين العسكريين المعنيين بالشؤون الجنسانية وشؤون الحماية. وستعزز هذه الفرصة أدوار المستشار العسكري للشؤون الجنسانية وشؤون الحماية في المقر وفي جميع البعثات، وستنتج المزيد من التطور في التخطيط للمبادرات المتعلقة بنوع الجنس وتنفيذها. ويتم الاتفاق على الجدول الزمني للنشر من خلال مشاورات بين البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة والأمم المتحدة، يعدها المكتب وشعبة الشرطة والبعثة الميدانية وفريق العمليات المتكامل، ويتم تنسيقها بالكامل مع إدارة الدعم العملياتي. وينبغي أن تراعي خطط الانتشار القدرات الاستيعابية للبعثات، بما في ذلك عوامل منها توافر الهياكل الأساسية في المعسكرات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني عند تصميم حجم المعسكر وتخطيطه، ومرافق الاغتسال والسكن المناسبة والكافية، وإمدادات اللوجستيات الرئيسية (المياه والوقود وحصص الإعاشة)، والإقامة في منطقة العمليات والاحتياجات الفورية للبعثة.